

اقتصاد

شبكة لسرقة الرواتب الوهمية واعترافات لموظفي تأمينات دمشق تفاصيل اختلاس مبالغ مالية عن طريق حسابات معاشات وهمية

محمد راكان مصطفي

استكمالاً لما نشرته «الوطن» في وقت سابق حول قيام موظفين في فرع تأمينات دمشق باختلاس مبالغ مالية عن طريق إنشاء حسابات معاشات وهمية من دون معرفة أصحابها، تعرض «الوطن» تفاصيل القضية بناءً على الاعترافات المسجلة لدى الأمن الجنائي بدمشق حيث بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ المختلسة حسب أقوال أحد المديرين في التأمينات الاجتماعية نحو ٢٠ مليون ليرة سورية.

وبناءً على اعترافات الموظف (س. ع) المعتمد لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تصلح كاميرات المراقبة، أنه اتفق مع الموظف المتواري عن الأنظار الموظف (م. ك) رئيس شعبة الحاسب بفرع المؤسسة بدمشق، على سحب مبالغ مالية من حسابات وهمية بإنشائها لدى المصرف التجاري السوري واستصدار بطاقات صرف لهذه الحسابات الوهمية. واعترافات الموظف (ق. ا) العامل لدى التأمينات الاجتماعية بدمشق بوظيفة إدخال معلومات وبيانات ومعاشات الموظفين المتقاعدين على الحاسب بانفاقه مع زملائه في تأمينات دمشق الموظف (ك. د) والموظف (م. ا) الذي غادر إلى القامشلي عن طريق مطار دمشق الدولي، على تزوير أوراق للحصول على بطاقات صرف لأسماء وهمية وإنشاء حسابات مصرفية وهمية وسحب موجودات هذه الحسابات من مبالغ مالية بطريقة غير مشروعة.

مبيناً أن مهمته كانت تأمين الكتاب الذي يتم توجيهه إلى المصرف التجاري السوري الفرع ٧ كون الخاتم الخاص بالتأمينات الاجتماعية بجزوته، على حين كان دور الموظف (م. ا) حجز الأرقام التأمينية للحسابات، وكان دور الموظف (م. ك) إدخال المعلومات للحسابات الوهمية على الحاسب الآلي، بالإضافة إلى تحويل مبالغ تراكمية وهمية على هذه الحسابات الوهمية، إضافة إلى تحويل تراكمات وهمية على بعض الحسابات البنكية.

وأنه وبعد الاتفاق مع شركائه قام بأخذ صور بطاقات شخصية من دون علم أصحابها وإنشاء حسابات بأسماء وهمية، كما قام الموظف (م. ك) بإعطائه صور شخصيتين واحدة وزوج شقيقته والأخرى لزوجته شقيقه، حيث قام بتزوير كتب من مؤسسة التأمينات الاجتماعية موجهة إلى المصرف التجاري السوري والتوقيع عليها بدلاً من المدير والختم على الأوراق بخاتم المؤسسة الموجود بجوهرته.

وأنه بعد ذلك طلب مساعدة المدعو (م. ج) في استصدار بطاقات صرف لهذه الكتب من دون اختياره بأن هذه الحسابات وهمية وأن الحسابات مزورة وذلك مقابل حصوله على مبلغ ١٧ ألف ليرة سورية عن كل بطاقة يقوم بإصدارها، وبعد يومين قام المدعو (م. ج) بتسليمه كتباً من المصرف التجاري السوري فرع ٧ تتضمن أرقام

الحسابات المصرفية بأسماء الأشخاص أصحاب البطاقات الشخصية، وبعد ذلك تم تسليم هذه الكتب إلى الموظف (م. ك) الذي قام بدوره بتوطين الأرقام التأمينية التي حجزها سابقاً الموظف (م. ا) مع أرقام الحسابات المصرفية الموجودة في الكتب وتحديد مبلغ المعاش الشهري وإدخالها على الحاسب، وبعد نحو عشرين قام المدعو (م. ج) بتسليمه بطاقات الصرف للحسابات التي تم فتحها للأشخاص الذين تم ذكرهم.

ليقوم بعد ذلك المدعو (ق. ا) وبقرفة شركائه (ك. د) و(م. ا) بسحب مبالغ مالية عن طريق البطاقات التي قاموا بتزويرها من الصرافات الآلية بمبلغ نحو مليون ليرة سورية وتم تقاسم المبلغ بينهم، وتم تسليم المدعو (م. ج) المنفق عليه مقابل إصدار بطاقات الصرف. إضافة إلى ذلك قام المدعو (م. ك) بإدخال حسابات تراكمية على الحسابات المصرفية الوهمية، وتم توزيع بطاقات الصرف بينهم حيث (م. ك) بأخذ خمس بطاقات صرف من الحسابات الوهمية بالإضافة إلى البطاقتين العائدين إلى زوج شقيقته وزوجة شقيقه، وحصل الموظف (ق. ا) بطاقتين صرف على حين كان نصيب (م. ا) بطاقتين صرف وذلك بعد الاتفاق على أن يقوم كل واحد بسحب موجودات حسابات هذه البطاقات شهرياً، وقام كل من (م. ك) و(م. ا) بسحب المبالغ الموجودة في حسابات البطاقات التي أخذوها من داخل المصرف وتم إعطاء الموظف الذي قام بمساعدتهم بالقبض

بمبلغ خمسة آلاف ليرة عن كل بطاقة. وعن كيفية قيام المدعو (م. ج) الموقوف لدى سجن دمشق المركزي بجرم اختلاس أموال الدولة بفتح حسابات واستصدار بطاقات



أحد المديرين: المبالغ المسروقة ٢٠ مليون ليرة

البطاقات، مع الإشارة إلى أن المدعو (ح. ا) نفى أي معرفة له وللموظفين المذكورين بأن كتب طلبات فتح الحسابات المصرفية الصادرة عن التأمينات الاجتماعية مزورة ووهمية. وعلى اعتبار أن إحدى الموظفتين كانت في إجازة ألف ليرة سورية عن كل بطاقة يصدرها، مشيراً إلى عدم علمه بأن هذه الأوراق مزورة وأن هذه الحسابات المصرفية وهمية كون المدعو (ق. ا) لم يخبره بذلك.

ليتمين ونتيجة للتحقيق مع المدعو (ح. ا) العامل لدى المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات اعترافه بحضور صاحب العلاقة مخالفاً بذلك الأنظمة والقوانين، وأنه تقاضى على كل بطاقة قام بإصدارها من (م. ج) مبلغ ١٧ ألف ليرة سورية، وبأنه أعطى الوثائق للمدعو (ح. ا) الذي تقاضى مبلغ ١٥ ألف ليرة سورية عن كل بطاقة يتم إصدارها من دون حضور صاحب العلاقة وذلك عن طريق أحد الموظفين في المصرف التجاري الفرع ٧.

المصرف التجاري

لتبين وفقاً لاعتراف المدعو (ح. ا) بانفاقه مع موظفين لدى المصرف التجاري السوري الفرع رقم ٧ باستخراج بطاقات مصرفية من دون حضور صاحب العلاقة بموجب صور بطاقات شخصية وذلك مقابل المنفعة المالية لهما، حيث تم الاتفاق على تقاضيها مبلغ ٣ آلاف ليرة سورية مقابل كل بطاقة تقومان بإصدارها، وأنه تم تسليم الكتب إلى الموظفتين (ف. د) و(ف. س) العاملتين لدى المصرف التجاري السوري فرع ٧ واللتين قامتا بفتح الحسابات واستصدار

اهتمام برازيلي بمشاريع الزراعة والنقل وإعادة الإعمار

علي محمود سليمان

الكافية في هذه المجالات. وأشارت الأموي إلى أنه تم البحث في ضرورة تشكيل مجلس رجال أعمال سوري - برازيلي، يجمع فيه جميع رجال الأعمال السوريين والبرازيليين من القطاع الخاص والمهتمين بالاستثمار ما بين البلدين، وهي خطوة يجب العمل على تنفيذها بأسرع وقت كون التعاون ما بين القطاع الخاص يدعم التعاون الحكومي ويجفزه لتقديم التسهيلات وتطوير القوانين لخدمة هذا التعاون التجاري والاقتصادي، مع الإشارة إلى وجود جالية سورية كبيرة في البرازيل وهو ما يعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وقبما يتعلق بخطة «تقريب البعيد» كشفت الأموي أنه بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وجمع كافة البيانات المطلوبة من اللقاءات التي عقدت مع سفارات الدول الصديقة، سيتم الانتقال للمرحلة الثانية للتوجه إلى تلك الدول والبدء على وضع خطوات العمل على أرض الواقع. وأشارت الأموي إلى أن الهيئة تستعمل على خطة ثانية تتعلق بفتح ملفات المستثمرين السوريين في الخارج ورؤوس الأموال السورية التي غادرت والعمل على جذبها. إضافة إلى ملف جذب المقترين السوريين والترويج للفرص الاستثمارية بينهم، وكلها عناوين ستبدأ الهيئة العمل عليها للمرحلة القادمة، وكانت هيئة الاستثمار قد عقدت يوم أمس اجتماعاً مع القائم بالأعمال في السفارة البرازيلية أكليس زلوار براقة السكرتير الأول في السفارة رازينته والمسؤول التجاري في السفارة وضاح الاتاسي، وتناول الاجتماع تسهيل سبل التعاون بين البلدين على صعيد التجارة والأعمال والاستثمار.

يبنت مدير عام هيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن اللقاء الذي عقد يوم أمس مع القائم بالأعمال في السفارة البرازيلية في دمشق يأتي في إطار خطة «تقريب البعيد» والتي بدأتها الهيئة منذ فترة بعد لقاءات مع سفراء الدول الصديقة بهدف الترويج للخارطة الاستثمارية وجذب رجال أعمال تلك الدول للاستثمار في سورية. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضحت الأموي أن الهيئة تحولت من الترويج للفرص الاستثمارية بشكل العام لها إلى الترويج بشكل مخطط ومدروس للفرص مكانياً وحسب القطاعات، فقطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الهامة في سورية على سبيل المثال ولذلك يتم البحث عن السوق النشط لهذا النوع من الاستثمارات في الدول الصديقة والتعاون معهم لاكتساب خبرتهم والاستفادة منها في إنشاء هذه الاستثمارات، ولفتت الأموي إلى أن الاجتماع مع القائم بالأعمال البرازيلي تناول عرض واقع البيئة الاستثمارية التشريعية في سورية وتبين أن الجانب البرازيلي لا يملك البيانات الكافية ليكون نشيطاً في الاستثمار ضمن سورية، ولذلك طلب السفير البرازيلي تزويده بجمع البيانات عن واقع الاستثمار وحجم ونوع الفرص الاستثمارية لعرضها على المهتمين في البرازيل، كما تناول الاجتماع واقع الاستثمار في البرازيل والقطاعات التي يشغلون بها وحجم رأس المال الذي تحتاجها الاستثمارات، وكان واضحاً أن الجانب البرازيلي مهتم بمشاريع الاستثمارية في مجالات الزراعة والنقل وإعادة الإعمار وأنهم يملكون الخبرات

المركزي يحول أثمان القمح للزراعي

أكد مصرف سورية المركزي استمراره بسياسته في دعم السياسة الاقتصادية التي تصب في صالح دعم الإنتاج الزراعي، حيث بدأ المصرف المركزي بتحويل أثمان موسم القمح لعام ٢٠١٦ إلى المصرف التعاوني على دفعات.

كما أكد المصرف المركزي أنه ملتزم بسداد ثمن موسم القمح بهدف دعم الفلاحين والزراعة وسيتم إدارة السيولة المطلوبة للسداد وفق تقنيات تضمن الحفاظ على استقرار سعر الصرف. ولذلك لما تشكلت الزراعة من دعامة أساسية من دعائم صمود الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة التي يواجهها الاقتصاد السوري، حيث تسهم الزراعة اليوم في تحقيق الأمن الغذائي، علاوة على دورها البارز في دعم مستوى معيشة المواطن وتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي للمواطن السوري من السلع الأساسية.

٢٢٥ مليون ليرة تعويضات صندوق الجفاف في العام الحالي

المزروعة في الوحدة الإدارية المعتمدة، وأن يزيد حجم الضرر على ٥٠٪ من الإنتاج الزراعي المتوقع) حيث تحدد الأضرار على أساس الجفاف أو الكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي: كالصقيع - البرد - الرياح الشديدة - عواصف ترابية ورمليّة- عواصف تلجحية- موجات الحر الشديد- الفيضانات- السيول- الانهيارات الأرضية وانزلاق التربة- الجوائح والأفات-...). إضافة إلى الأسس والمعايير التي ترتبط بالساحة وحجم الضحايا، وأن تكون الأضرار واضحة على الإنتاج الزراعي مباشرة (النباتي والحيواني) ولم يكن بالإمكان تداركها أو تقاؤها ويراعى عند تحديد الأضرار على الإنتاج النباتي ونسبة الضرر الحاصلة من خلال الكشف الحسي من لجان المناطق وتثبت بمحاضر موقعة أصولاً.

العام بين أن نحو ٤٢٣٧ مزارعاً استفادوا من هذه التعويضات، نصفهم تقريباً من مزارعي ريف دمشق، على حين استفاد ١٧٤٣ مزارعاً في منطقة حضر القنيطرة. بينما أوضح أن إجمالي التعويضات المقدمة للمزارعين منذ أحداث الصندوق بلغت ٢,٦ مليار ليرة استفاد منها نحو ١٣٠ ألف مزارع.

كما بين البحري أن إدارة الصندوق تعتمد لإنجاز مهامها وتحقيق الأهداف التي أحدث الصندوق من أجلها والوصول إلى المستحقين بشكل فعال آلية عمل تشترط بالمضربين كي يستحقوا تعويضات الصندوق أن تكون الأضرار التي تعرضوا لها ذات طابع كارثي (حادثة طبيعية لا يمكن منع حدوثها أو تقاؤها، ونطاق تأثيرها يتجاوز ١٠٪ من المساحة

كشفت مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف محمد البحري لـ«الوطن» أن إجمالي التعويضات المالية التي منحها الصندوق للمزارعين المتضررين لهذا العام بلغت ٣٣٥ مليون ليرة توزعت على العديد من المحاصيل المتضررة وخاصة الأشجار المثمرة في مناطق بربود ووطنيا في ريف دمشق والحمصاء في محافظة حماة وحضر القنيطرة حيث تضررت معظم أشجار التفاح والكرز على حين تم منح تعويضات بقيمة ٢,٣ مليون ليرة هذا العام لحصول البرتقال في محافظة اللاذقية الذي تضرر بفعل الرياح والصقيع ومنح تعويضات في المحافظة نفسها لحصول البلندورة الذي تضرر أيضاً بسبب الرياح والصقيع بقيمة ١,٥ مليون ليرة. وحول عدد المزارعين المستفيدين من هذه التعويضات لهذا

النسيجية... إلى الوراء.....!!

نقص العمالة تتسبب بخسارة النسيجية

٦ مليارات ليرة و٨٢٨ مليون ل.س سببها الكهرباء

معام الغزل ودفع بالمؤسسة إلى بيع الأقمشة بشكلها الخام أو اللجوء إلى تصنيعها أكياساً لتعبئة الطحين ما خلف خسائر للمؤسسة بسبب البيع بأقل من التكلفة وأضاع فرصة تحقيق قيمة مضافة أعلى بمرحلة النسيج المصبوغ الجاهز للتصنيع كالألبسة.

وخلص التقرير بالإشارة إلى جملة من الصعوبات التي تحول دون نبوض شركات القطاع العام النسيجي وإضافة إلى ما ذكر نجد أن هناك تراكماً في المديونيات المستحقة للخزينة العامة للجهات ذات الطابع الإداري إضافة إلى قدم الآلات وصعوبة تأمين قطع التبدل من بلد المنشأ إضافة إلى المخافسة الشديدة للغزل المستوردة من الخارج، بسبب انخفاض أسعارها في السوق المحلي من شركات الغزل المحلية وعدم إيجاد حل لمعضلة التشابكات المالية مع المؤسسات العامة الأخرى والتي تحرم المؤسسة من السيولة المالية ما يدفعها للاقتراض ودفع فوائد تزيد من قيمة التكلفة.



الخدمة حالياً منها خمس شركات في حلب. وبناء عليه أوضح التقرير أن هناك اختناقات في سلسلة الإنتاج فالطاقات الإنتاجية المتاحة في معامل الغزل أكبر بكثير من الطاقات الإنتاجية المتاحة في معامل النسيج. ودعا المؤسسة النسيجية إلى تصدير الغزل في مرحلة إنتاجية تعتبر فيها القيمة المضافة متدنية بعد تأمين حاجة القطاع الخاص الذي استوعب جزءاً مهماً من طاقة

تعال ٢١٪ من الخطة يضاف إلى هذا التراجع وجود ٢٩٢ عمالاً مرضى وعجزه و١٠٦٨٥ عمالاً مفرزة و٢٧٥٥ عمالاً مندوباً وعدد المنتحقين بالعمل لا يتجاوز ٢٨١ عمالاً وأن تاريخي العمل ٥٩٠ عمالاً خلال الفترة ذاتها. وأشار التقرير إلى أن قيمة المخرجات السالعة قد بلغت ٧,٦ مليارات بالأسعار الجارية وأشار التقرير إلى أن هناك ١٢ شركة تابعة للمؤسسة هي خارج

المخططة وصلت إلى ٨,٥ مليارات أي بمعدل تنفيذ يصل إلى ٤٤٪ على حين بلغت قيمة المبيعات الداخلية المخططة ١٤ مليار ليرة ووصلت مبيعاتها الخارجية وللفترة نفسها إلى ١٠٠ ألف دولار أي بحود ٤٩ مليون ليرة سورية وذلك بسبب بيع كمية ٢٤٢ طناً في شركتي غزل الساحل وخطوط اللاذقية علماً أن المخطط كان ٢٠١٥٤ وبلغت حدود التنفيذ ١٥٩٢٤ أي أن هناك نقصاً في تنفيذ الخطة يصل إلى نحو ٤٢٣٠ عمالاً

الوطن

أظهر التقرير النصف الأخير الصادر عن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية المتعلق بتتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية أن هناك تراجعاً وصعوبة في تنفيذ ما تم التخطيط له خلال العام الحالي وأرجعت المؤسسة ذلك إلى تسبب في توقفات الكهرباء الذي تسبب في توقفات وصلت قيمها المادية إلى نحو ٨٢٨ مليون ليرة كما أن غياب العمال ونقص العمالة الفنية المتخصصة أدى إلى فقدان وخسارة المؤسسة لأكثر من ٦,٩ مليارات ليرة سورية خلال ستة الأشهر الماضية ولو أضيفت هذه التوقفات للإنتاج أصبح معدل التنفيذ بحود ٨١٪ لكن الإنتاج الذي تم تنفيذه لنهائية أيار بلغ ٩ مليارات ومعدل التنفيذ وصل إلى ٤٦٪ وبين التقرير أن المؤسسة قد خططت لإنتاج الجاهز ما قيمته ١٩,٥ مليار ليرة نفذ منها بشكل فعلي ٩ مليارات ليرة. وأشار التقرير إلى أن قيمة المبيعات



محمد راكان مصطفي

على المصرف القيام بعملية التغذية للصرافات البعيدة عن المصرف فترة بعد الظهيرة، ونفى العلي أن يكون هناك أي نقص بالسيولة لدى المصرف مؤكداً أن مصرف سورية المركزي يزود المصرف بأي مبالغ يطلبها من أجل تسهيل معاملات التعاملين لدى المصرف سواء من خلال فروع المصرف أو من خلال الصرافات، وكشف العلي عن تجهيز المصرف للإجراءات والعمل على وضع برنامج للدوام الإضافي للعاملين لدى الإدارة العامة بهدف تخديم الصرافات في مبنى الإدارة العامة لتخديم المواطنين وتسهيل حصولهم على رواتبهم خلال فترة العيد.

شهدت الصرافات الآلية التابعة للمصارف الحكومية ازدياداً شديداً ترافق مع خروج عدد من الصرافات عن الخدمة مع اقتراب حلول عيد الفطر وارتفاع درجات الحرارة ما يرتب على المصارف العامة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف عبء المواطنين على الوقوف لوقت طويل للحصول على رواتبهم.

مدير المصرف العقاري أحمد العلي أكد لـ«الوطن» أن الكادر التابع للمصرف المسؤول عن عملية تغذية الصرافات يقوم بعمله بالطاقة الكاملة إلا أنه يتخذ